ليس ورقة في تقويم

عبدالله السويجي

اليوم آخر أيام 2007، ستنطلق في الليل الألعاب النارية في العواصم العالمية، سيرقص قسم كبير من الناس على ركام السنة التي ستلفظ أنفاسها بعد ساعات، وسيشرب كثيرون نخب عام جديد، متفائلين راجين متمنين أن يكون أجمل وأهدأ وأكثر سلاماً. البعض يتضرع إلى الله لينقذ البشرية من تيهها المتجدد، والبعض يطالب القادة بأن يعودوا إلى رشدهم ويوقفوا هذا النزيف في الموارد البشرية والمادية والطبيعية والإنسانية. البعض خطط لعام جديد، البعض يستقبله بلامبالاة وأحلام في الهواء، البعض لا يكترث، إنه يوم يشبه بقية الأيام، إلا أن الحقيقة الدامغة تقول إن اليوم يفصل بين عام مضى وعام آت، والحقيقة تقول إن العام الذي يلفظ أنفاسه يستعجل المغادرة والرحيل قرفاً من حماقات الإنسان وطغيانه، والعام الذي سيأتي كأنه يأتي علي مضض يحمل التوتر والترقب والقلق، ولو كان العام الجديد رجلاً لابتعد عن الظهور، وظل يؤجل حضوره كما يؤجل اللبنانيون انتخاب رئيسهم، ويماطل كما يماطل الصهاينة في تنفيذ القرارات الدولية، أو يتنكر لوعوده كما تتنكر الإدارة الأمريكية لوعودها بإقامة الديمقراطية في بلدان العالم العاشر، أو بإقامة دولة فلسطينية، لو كان 2008 رجلاً لأطلق لعناته بالجملة على بشر لا يعرفون كيف يعيشون بسلام، رغم التقدم التكنولوجي وتطور القوانين وازدهار الاقتصاد وغير ذلك.

إنه عام جديد إذن، ولا شك في أن احتفال الإنسان في السويد وسويسرا والنرويج والدنمارك ونيوزلندا وكندا وأستراليا يختلف عن احتفال الإنسان في الصومال والعراق وفلسطين والسودان والجزائر ولبنان والباكستان وأفغانستان، دول وصلت إلى الاستقرار لأن لا أحد يتدخل في شؤونها، ودول أصبح استقرارها حلماً بعيد المنال لأن كل من هب ودب على هذه الأرض يتدخل في شؤونها، كطفل يتيم تم العثور عليه ويتنازع الوصاية عليه مائة رجل وأسرة وعصابة ومنظمة وجيش وميليشيا وقط سمين وتاجر أوطان وتاجر أسلحة وتاجر مخدرات، البعض يريد هذا الطفل ديمقراطياً والآخر يريده غربياً وثالث يريده متطرفاً ورابع يريده مدمناً أو تابعاً وخامس يريده مستهلكاً وسادس يريده سلعة، وهذا الطفل لا يملك قراره بنفسه، ولا يملك قوت يومه، ولا فرشة ينام عليها ولا مدرسة يتعلم فيها، رغم أنه يمتلك كل هذه الأشياء إن عثر عليه أهله، أو عثر عليه ماضيه وحاضره، أو عادت إليه ذاكرته وقيمه، أو استعاد ملامحه، أو صبر على جوعه قليلاً، وتمسك بالعروة الوثقى وألقى مصيره وأمره لخالقه والمخلصين من أمته.

إنه عام جديد يطل على العالم الإسلامي (رغم أنه ميلادي)، وهو يعيش أردأ مراحله وأسوأ سياساته وأضعف قراراته، يعيش تراجعاً في الفكر والسياسة والاجتماع والاقتصاد والدين، ويحقق تقدماً في التبعية! فهذا يريد إسلاماً حداثوياً وذاك يريده وسطياً وثالث يريده سلفياً ورابع ينادي بفصل الدين عن الدولة، وهذا يكفر وذاك يمنح بطاقات لدخول الجنة وهذا يغفر للناس خطاياهم ويرضى عنهم وذاك يحملهم كل الرزايا، كأن كثيرين نصبوا أنفسهم فقهاء وصحابة وأتقياء وصالحين ، نصبوا أنفسهم قضاة يحكمون وينفذون ويرون العالم بعين واحدة.

إنه عالم جديد يطل على العالم العربي وقد تحول إلى عوالم عربية بفعل الشق الذي أحدثه العدو الصهيوني، ودخل فيه كثيرون، إنه عالم تحول إلى أرض خصبة لميوعة المواقف والسياسات وتطبيق العولمة من منظور التبعية للغرب والمصالحة غير المشروطة مع الأعداء والارتماء في أحضان الآخرين. إنه عالم يذوب في قيم غير قيمه ومفاهيم غير مفاهيمه، يرتدي لباساً ليس له، ويأكل طعاماً لا ينفعه، ويتكلم بلغة عصية على لسانه، ويجري تعديلات في مناهجه وينادي بثقافة السلام وحوار الحضارات وتلاقح الثقافات، ويشارك في المعارض والمؤتمرات التي تجهز احتفالات لذبحه النهائي قرباناً لآلهة المحافظين الجدد والصهيونية المسيحية وكل من أراد دمار هذا الوطن من أقصاه إلى أقصاه.

إنه عام يأتي والعراق عراك، غارق في دمه حتى أذنيه، يتهيأ للتقسيم الطائفي، ويمهد لتمديد بقاء قوات الاحتلال لعشر سنوات أخرى.

إنه عام يأتي وفلسطين تحولت إلى أهزوجة في احتفال وكلمة في خطاب وشطر في قصيدة وحساب في بنك، وتتعرض يومياً للاغتصاب، وعام 2008 م سيشهد حفلات اغتصاب أخرى ستنقل على الفضائيات ووسط قرع الكؤوس ورفع الأنخاب، فلسطين التي باتت وحيدة في فم تمساح، لا أحد يمد يد العون لها، وقادتها يعجلون بالتهامها، ولا بارقة أمل في الأفق.

إنه عام يأتي والسودان يعيش مخاض تقسيم وتدخلات أجنبية، ولن يهدأ بال قادة البيت الأبيض إلا عندما تطأ أقدام الجنود الأمريكيين أرض دارفور، لتكون هناك مناطق محمية ومنزوعة السلاح، ويتحول الوضع إلى مناطق موالية وأخرى معارضة، كأن النموذج اللبناني ينتقل إلى كل مناطق الوطن العربي العصية على التبعية.

إنه عام يأتي تزداد فيه القواعد الأجنبية في الوطن العربي الكبير، وتتراجع مساعي التطوير والمشاركة السياسية، ويتعاظم الإرهاب الفكري، إن من قبل الحكومات أو من قبل المجموعات المتطرفة، وهكذا واقع لا بد سينجب القواعد الأجنبية كما يجذب الإرهاب، ويمهد لانتشار الفوضى المدمرة وليست الفوضى المنظمة، إنه عالم مقبل على مزيد من التداعي والانهيار، لأنه يمنح صلاحية بناء أساساته لمن ليس له أساس أو تاريخ أو حضارة أو ثقافة أو ملامح.

هل نرسم التشاؤم في اليوم الأول للعام الجديد؟ والإجابة يطرحها سؤال آخر: وهل يحمل العام الجديد عصا سحرية تعالج كل هذا الخراب والدمار في القيم والأخلاق والتوجهات ومستوى التعليم ونسب الأمية ومستويات التضخم والغلاء والفساد والعجز في الميزانيات وتزايد المديونيات؟ كيف تحتفل دول بالعام الجديد ولم تؤمن الكهرباء لشعوبها بعد، ولم تعبد الشوارع، ولم توفر الأمن ولا حتى رغيف الخبز؟ كيف ستحتفل دول وهي لا تزال تقمع مواطنيها وتحشر مفكريها ومثقفيها في زوايا الرضوخ والمعاناة، وتضع العراقيل أمام مبدعيها كأنهم نبت شيطاني؟ كيف ستحتفل دول في العام الجديد وهي تعاني من التخلف والبيروقراطية والدكتاتورية والتجسس على مواطنيها واغتيال صحافييها وعلمائها؟ كيف ستحتفل دول بالعام الجديد وهي تعيش في القرون الوسطى وإن استخدمت الطائرات والدبابات والهواتف؟

علينا أن نطلب الاعتذار من الآن من العام الجديد، لأنه سيشهد المزيد من حفلات الدم والخيانات والتراجعات والهزائم، وسيشهد المزيد من الانحلال والتحلل والفساد والاتجار بمصائر البشر، علينا أن نعتذر له لأننا سنكبله بأفكار ليست لنا وبرؤى لا تمت لتاريخنا وبقيم غريبة عنه، لكنه في المقابل، سيفرح في مناطق أخرى خارج وطننا الكبير، حيث الشفافية والمساءلة والتغيير الإيجابي والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة، قد لا تجتمع كلها في بلد واحد، لكنها موجودة على الأقل.

العام الجديد ليس ورقة تقويم نلقي بها في سلة القمامة، والزمن ليس تاريخاً نكتبه يومياً في الفصل الدراسي أو في المذكرات الرسمية، العام الجديد وكل الأعوام والزمن هي نحن، إن الإنسان هو الذي يشكل الوقت وليس العكس. وكل ما سيحدث هو نتاج أفعال الإنسان بخيرها وشرها.

رغم كل هذا التشاؤم، أرجو لكم عاماً جديداً مختلفاً عن 2007 يحمل لأمتنا العربية والإسلامية كل الخير والأمن والأمان والاستقرار وأن تتحقق طموحاتنا نحو الرقي التقدم.

عن / صحيفة (الخليج) الاماراتية

الثروة السمكية في سلطنة عمان رافد حيوي للاقتصاد الوطني

العاصمة مسقط

مسقط /العمانية:

يعتبر قطاع الثروة السمكية بسلطنة عمان واحدا من القطاعات الاقتصادية المهمة ورافدا حيويا للاقتصاد الوطني باعتباره مصدرا للدخل القومي خاصة وان مهنة الصيد تعد من أقدم المهن العمانية.

وتنبع أهمية قطاع الثروة السمكية من الناحية الاجتماعية من خلال اعتماد شريحة كبيرة من الموطنين على هذا القطاع حيث يقوم بتوفير مابين /30/ ألفا إلى /40/ الف فرصة عمل للمواطنين من بينهم 32 ألف صياد مسجل إضافة إلى العاملين في النشاطات المرتبطة بالقطاع كنقل الأسماك وتبريدها وتصنيعها وتصديرها وكذلك العاملين بقطاع معدات

وتتمثل الأهمية الاقتصادية للقطاع في كونه يوفر عائدا اقتصاديا جيدا ويسهم في توفير مصادر الغذاء للمواطنين بالإضافة إلى توفير العملات الأجنبية للبلاد من خلال تصدير الأسماك العمانية إلى عدد من الأسواق العالمية حيث يتم تصدير نحو /50/ بالمائة من الإنتاج السمكي إلى تلك الأسواق.

وأشارت الإحصاءات السمكية إلى أن متوسط الإنتاج السمكي خلال الفترة من 1996 الى 2000 قد بلغ حوالي 2ر110 الاف طن متري ليرتفع خلال الفترة من 2002 الى 2006 الى حوالي 150 الف طن متري الامر الذي قابله ارتفاع في قيمة الانتاج من /61/ مليون ريال عماني عام 2002 الى /72/ مليون ريا ل عماني عام 2006

وفيما يتعلق بالصادرات فقد لوحظ وجود تغيير في نسبة الصادرات خلال العشرين عاما الماضية حيث كان متوسط نسبة التصدير خلال الاعوام من 1986 الى 1992 حوالي /23/ بالمائة من اجمالي الانتاج وفي الاعوام 1993 الى 1998 ارتفع المتوسط الى /36/ بالمائة ليصل المتوسط في الاعوام من 1999 الى 2005 الى /46/ بالمائة وهذا يدل على تزايد نسبة الاسماك المصدرة نتيجة زيادة الانتاج السمكي خلال الاعوام الماضية

واوضح الاحصائيات ان كمية وقيمة الصادرات العمانية من الاسماك قد ارتفعت من /4ر46/ الف طن مترى في عام 2000 بقيمة اجمالية قدرها /2ر37 مليون ريال عماني الى /83/ الف طن في عام 2005 بقيمة اجمالية قدرها /4ر58/ مليون ريال عماني

كما ارتفع عدد الصيادين بالسلطنة من /28576/ صياداً في عام 2000 الى /32474/ صياداً عام 2006 جدير بالذكر ان عدد السفن العاملة في قطاع الصيد التجاري قد بلغ في عام 2005 /118/ سفينة منها 36 سفينة في قطاع الصيد القاعي و82 سفينة في قطاع الصيد السطحي لينخفض عدد السفن في عام 2006 الى /95/ سفينه وهي 28 سفينة بقطاع القاع و /67/ سفية بالقطاع السطحي كما تم تحديد الاماكن الخاصة بعملية الصيد وهناك خطط لإدارة المصائد التجارية بحيث تكون اكثر استدامة.

وحول مساهمة قطاع الثروة السمكية في الناتج المحلي قال وكيل الثروة السمكية ان قيمة الانتاج بلغت في عام 2006 حوالي /6ر58/ مليون ريال عماني وارتفع اجمالي الانتاج السمكي من /9ر141/ الف طن عام 2005 الى /9ر151/ الف طن عام 2006 وبنسبة نمو بلغت /7/ بالمائة 0

قوارب الصيد

وارتفعت قيمة الصيد الحرفي والتجاري من /8ر66/ مليون ريال عماني في عام 2005 الى /5ر72/ مليون ريال عماني في عام 2006 بنسبة نمو بلغت /5ر8/ بالمائة وهذا يعد اعلى من النسبة المخطط لها لعام 2006 والتي تبلغ /3/ بالمائة واشار سعادة الدكتور حمد بن سعيد العوفي الى انه وحسب الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام 2020م فمن المأمول ان تصل مساهمة قطاع الثروة السمكية في الناتج المحلي الى /2/ بالمائة وذلك نتيجة للبرامج والمشاريع المزمع اقامتها في اطار الخطة الخمسية الحالية والقادمة

جدير بالذكر انه يتم تصدير الاسماك والمنتجات البحرية العمانية الاخرى الى حوالي 60 دولة حول العالم حيث يتم تصديرها الى السوق الياباني واسواق الاتحاد الأوروبي الى جانب السوق الامريكي الذي سيكون الوجهة الجديدة للاسماك العمانية وذلك بعد توقيع السلطنة مؤخرا على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية الى جانب الاسواق الخليجية والعربية والاجنبية الاخرى

واضاف سعادة الدكتور حمد بن سعيد العوفي ان اسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وخاصة السوق الاماراتي تستوعب كميات كبيرة من صادرات الاسماك العمانية حيث يتم تصدير نحو 30 بالمائة من الصادرات السنوية من الاسماك الى سوق دولة الامارات العربية المتحدة ياتي بعدها السوق السعودي والقطري ثم الاسواق العربية الاخرى

واشار سعادته الى ان هناك طلب كثير على جميع اصناف الاسماك العمانية بدءا من اسماك الجيذر الى الكنعد والاسماك القاعية كالهامور والشعري والصفيلح والشارخة والربيان

وقال إن وزارة الزراعة والثروة السمكية تسعى خلال الخطة الخمسية الحالية(2006-2010) التركيز على قطاع الاستزاع باعتباره من اكثر القطاعات نموا في العالم والذي يصل الى /8/ بالمائة سنويا موضحا ان قطاع الاستزراع السمكي يعتبر من القطاعات الواعدة والمهياة لاقامتها بالسلطنة

باخرة صيد السمك

واضاف سعادة وكيل الثروة السمكية ان انشاء مركز الاستزراع الذي سيقام بجوار مركز العلوم والبحوث السمكية خلال الخطة الحالية يعد واحدا من المشاريع ذات الاهمية حيث سيعمل على وفرة منتجات الثروة السمكية من خلال الاستزراع في الاقفاص العائمة في البحر اوعلى اليابسة كاستعمال المزارع المتملحة في منطقة الباطنة من خلال استزارع كافة الاصناف كالصفيلح والربيان والاسماك الزعنفية والهامور والكوفر والسكل والبياح

ومن المعروف ان هناك عددا من المزارع الموجودة بالسلطنة حاليا كمزرعة الاقفاص الموجودة بولاية قريات التي تنتج اسماك الكوفر التي يتم تصديرها الى اوروبا الى جانب المزرعة الخاصة بالربيان بالمنطقة الوسطى والتي سيبدا الانتاج بها في شهر اغسطس القادم وهو ما يسهم في مضاعفة القيمة الاقتصادية لقطاع الاسماك وزيادة الصادرات السمكية الى جانب توفير مزيد من فرص العمل للشباب العماني

وفي اطار الجهود المبذولة لتدريب الصيادين وزيادة كفاءتهم تم انشاء معهدين بالخابورة وصلالة لتدريب الصيادين بعدها تم نقل تبعيتهما الى وزارة القوى العاملة حيث يتم حاليا التنسيق مع وزارة القوى في تدريب الصيادين عن طريق وزارة الزراعة والثروة السمكية وذلك من اجل توفير ايدي عمانية ماهرة بمجال الصيد والملاحة البحرية وادارة المواني والاستزارع السمكي وضبط الجودةمن جانب اخر يتم تقديم دعم مباشر للصيادين من خلال منحهم مبالغ مادية لشراء قوارب صيد ومكائن صيد مع التركيز على رفع القيمة الاقتصادية للثروة السمكية من خلال توفير وسائل لضبط الجودة ودعم معدات صيد صديقة للبيئة البحرية

واكد سعادة وكيل وزارة الزراعة والثروة السمكية ان الدعم موجه ايضا لتعزيز السياسات المتعلقة بالجوانب التحسينية في قطاع الثروة السمكية وذلك من خلال ادخال قوارب صيد اكبر حجما بحيث تكون لها مردود اعلى لقطاع الصيد مجهزة بوسائل حفظ الاسماك والحفاظ على جودتها ونقلها بطريقة سليمة الى مواني الصيد.

كما ان قطاع الثروة السمكية يعد من القطاعات الهامة التي من شانها ان تساعد على تنشيط وتنمية القطاع السياحي بالسلطنة حيث يمكن للسياح الاستمتاع بالبيئة البحرية الخلابة في السلطنة وممارسة مختلف أنواع الرياضات البحرية بما في ذلك الصيد المسموح بها في السلطنة

واوضح سعادة الدكتور حمد العوفي وكيل وزارة الزراعة والثروة السمكية للثروة السمكية ان الحكومة رصدت خلال الخطة الخمسية السابعة 30 مليون ريال عماني(اكثر من 75 مليون دولار امريكي) لتنمية قطاع الثروة السمكية من خلال تنفيذ عدد من المشاريع كاستكمال البنية الاساسية من مواني الصيد واسواق الاسماك ومشروعات تعزيز المخزون السمكي كانزال الشعاب المرجانية الصناعية وتقييم الموارد السمكية في المياه العمانية

وقال انه تم اسناد مشروع تقييم الموارد السمكية لاحدى الشركات العالمية ومن المتوقع ان يبدأ العمل به خلال الفترة القادمة مشيرا الى ان المشروع سيعمل على توفير بيانات مهمة جدا عن القطاع السمكي من حيث الكمية القابلة للاستغلال وخطط ادارته الى جانب اقامة مشاريع لادارة المواني وضبط الجودة ومشاريع اخرى في اطار برامج الاستزراع السمكي

واشارت الى انه تم رصد اكثر من 20 مليون ريال عماني لاقامة عدد من مؤاني الصيد خلال الخطة الخمسية السابعة(2007-2006) كميناء السيب الذي اسند للشركة المنفذه والذي سيبدا تنفيذه قريبا وميناء السويق والذي سيتم طرح مناقصته امام الشركات قريبا الى جانب تنفيذ ميناء بولاية طاقة بمحافظة ظفار والمخطط لاقامته في عام 2009وميناء بولاية الدقم بالمنطقة الوسطى الى جانب تنفيذ بعض مراسي الصيد وتطوير نظام الارشاد السمكي ورفع كفاءة الصيد الحرفي

وتجدر الاشارة الى ان قطاع الثروة السمكية يجتذب استثمارات عديدة محلية واجنبية حيث يوجد حاليا 24 شركة لديها ترخيص لتصدير منتجاتها الى الاتحاد الاوروبي وهي معتمدة من قبل الاتحاد الاوروبي نظرا لجودة منتجاتها

كما ان هناك اقبالا كبيرا من قبل المستثمرين للاستثمار بالقطاع السمكي وخاصة في قطاع الاستزارع السمكي باعتباره احد القطاعات الواعدة خاصة وان حكومة السلطنة تشجع اقامة مشاريع تصنيع الثروة السمكية والاستثمار في هذا المجال من خلال توفير اراضي خاصة بموانيء الصيد للاستثمار من جانب مستثمرين من داخل السلطنة وخارجها مع العمل على تنظيم ندوات حول فرص الاستمثار في مجال الاستزراع السمكي وفي مجال الثروة السمكية ومجالات الاستفادة منها بوجه عام خاصة وان هناك العديد من التسهيلات الممنوحة للاستثمار في هذا المجال الواعد

وعن النظرة المستقبلية لقطاع الثروة السمكية فان الخطة الخمسية السابعة(2006 / 2010) تهدف الى توفير وتعزيز البنيات الاساسية وتحقيق متوسط معدل سنوي في الناتج المحلي للقطاع ورفع الانتاجية وضبط جودة الاسماك وتنمية الموارد البشرية والعمل على تعمين القطاع وتحقيق متوسط نمو قي قيمة الصادرات السمكية يقدر بنحو /5/ بالمائة وتعزيز مشاركة الصيادين في ادارة وتنمية القطاع السمكي وتعزيز دور القطاع الخاص في تنمية القطاع وتعزيز دائرة نشاطه لتحقيق الاهداف المحددة لهذا القطاع الحيوي

اتفاقية بين المصرف العقاري وبنك أبوظبي الوطني

أبوظبي / وام :

وقع المصرف العقاري الحكومي المتخصص بتسهيل الائتمان العقاري للمؤسسات الحكومية في الإمارات اتفاقية شراكة مع بنك أبوظبي الوطني لتوفير خيارات التمويل العقاري لمشروع / برج المها / في أبوظبي .

وبموجب الإتفاقية سيقوم بنك أبوظبي الوطني بتوفير خدمات التمويل بنسبة 90 بالمائة للمستثمرين العقاريين والمشترين في برج المها السكني الواقع في منطقة مارينا سكوير في جزيرة الريم بأبوظبي.

وقال عبد العزيز عبد الله الزعابي المدير العام للمصرف العقاري إن المصرف حقق أهدافه الإستراتيجية المتمثلة بتوفير مشاريع التطوير العقاري رفيعة المستوى في مختلف مناطق الدولة تماشياً مع إستراتيجية حكومة دولة الإمارات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي .

وأشار إلى أن تعاون المصرف مع بنك أبوظبي الوطني يسهم إلى حد بعيد في نجاح مبادرات المصرف كونه يتيح له توفير شروط تمويل مرنة لمجموعة أوسع من المشترين والمستثمرين العقاريين.

ويشتمل برج المها الذي يتوقع إكتمال العمل فيه خلال عام 2009 على 428 شقة راقية من مختلف الأحجام والطرازات بما فيها وحدات سكنية متعددة الأحجام تشمل استوديوهات وشقق بغرفة وغرفتي نوم بالإضافة إلى الشقق من طراز بنتهاوس ومجموعة واسعة من المرافق والخدمات بما فيها حوض للسباحة ونادي صحي ورياضي وخدمات الحماية على مدار الساعة والاتصال الداخلي وطلب تاكسي الأجرة وميزة تشغيل الإضاءة عن بعد وخدمات الحماية المنزلية والتحكم بالدخول.

من جهته أكد سيف الشحي المدير العام للقطاع المصرفي المحلي في بنك أبوظبي الوطني حرص البنك على التعاون مع نخبة من الشركاء التجاريين والمؤسسات بهدف دعم مشاريع التنمية في الإمارات وتمويل مختلف القطاعات لتعزيز التنوع الاقتصادي في الدولة.

وأضاف أن خدمات وعروض التمويل التي يوفرها البنك تعد منافسة ومرنة للغاية حيث تلبي احتياجات المستثمرين والمشترين العقاريين.

العاصمة ابو ظبي

أخبار متفرقة

اقتصادية دبي تختار لجنة تقييم البحوث المشاركة في جائزة دبي للبحوث الاقتصادية

دبي / وام :

أعلنت دائرة التنمية الاقتصادية في دبي عن اختيارها أعضاء لجنة التقييم لجائزة دبي للبحوث الاقتصادية والمكونة من 15 محكما يمثلون مجموعة من المؤسسات الأكاديمية والحكومية ومؤسسات القطاع الخاص.

وستعلن اللجنة عن نتائج تقييم البحوث المقدمة للجائزة مع اختيار الفائزين لفئات الجائزة الثلاث الإختصاصيين وهيئة التدريس والطلبة بحيث يتم الاعلان عنهم مطلع العام القادم.

وبهذه المناسبة قال الدكتور عيسى البستكي مستشار الجائزة ومدير إدارة التعليم والتكنولوجيا في واحة دبي للسيليكون ان لجنة التقييم لجائزة دبي للبحوث الاقتصادية التي تضم نخبة من الخبراء من مختلف القطاعات الأكاديمية والعلمية والحكومية والخاصة ستركز عند تقييم الأبحاث المقدمة على مدى اتباع الباحثين لمعايير الجائزة التي يتم تحديثها بصفة مستمرة من قبل فريق عمل الجائزة والتي تشمل خمس نقاط رئيسية هي موضوع البحث ومنهجية البحث والمرجعية النظرية وطريقة عرض البحث والتوصيات وآثار وانعكاسات البحث.

ويتضمن موضوع البحث مدى ارتباط ومساهمة موضوع البحث المقدم بالتطور الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة وتتضمن منهجية البحث والمرجعية النظرية كيفية ملائمة البحث لموضوع الدراسة وتغطيته وشرحه للبيانات المستخدمة وتحليل المعلومات وتتضمن طريقة عرض البحث الأساليب التي يتبعها الباحث في سرد أفكاره بمنهجية ووضوح بما يفي بالغرض الذي تم من أجله إجراء البحث.

وستركز لجنة التحكيم أيضا على التوصيات وآثار وانعكاسات البحث التي تتضمن مدى مواءمة البحث أو المشروع لبيئة الإبداع والابتكار لقطاعات التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك درجة تأثير البحث في المجالات المختلفة للاقتصاد بالإضافة إلى مدى قدرته على توفير قاعدة علمية يمكن أن تستند عليها الجهات المعنية لبناء سياسة اقتصادية ناجحة.

من جانبه قال الدكتور مجدالدين محمد خبير تنمية اقتصادية بالدائرة والعضو الفني في فريق جائزة دبي للبحوث الاقتصادية ان دائرة التنمية الإقتصادية تنظر إلى الجائزة كأداة يمكن الإستفادة منها في تقييم الواقع الإقتصادي للإمارة من خلال دراستها للظواهر المختلفة وإعداد توصيات وإقتراحات لمشاريع جديدة تكون بمثابة دراسات جدوى لقطاعات واعدة في اقتصاد الدولة مشيرا الى ان الجائزة سوف تكون رافدا للكثير من القطاعات الخاصة والحكومية بما يدعم خطة دبي الإستراتيجية.

وتغطي الجائزة عشرة قطاعات اقتصادية رئيسية تضم السياحة والنفط والغاز والصحة والتعليم والاتصالات وتقنية المعلومات والخدمات المالية والمصرفية والصناعة والتجارة والعقارات والإنشاءات والنقل والتخزين وقد تم فتح باب المشاركة في جائزة دبي للبحوث الاقتصادية أمام جميع الباحثين من المواطنين والمقيمين في الإمارات العربية المتحدة خلال فترة البحث.

الجدير بالذكر أن الشركاء الداعمين للدورة الثانية للجائزة هم / جامعة زايد / المستمرة في شراكتها مع الجائزة للسنة الثانية على التوالي بالإضافة إلى منطقة جبل علي الحرة وشركة دبي للإستثمار وسوق دبي المالي ومركز دبي التجاري العالمي وشركة دبي للكابلات المحدودة / دوكاب / .

الشهر المقبل..مسرحية إماراتية جديدة تعرض في القاهرة

أبوظبي / وام :

يواصل الكاتب المسرحي الإماراتي صالح كرامة تقديم إبداعاته المسرحية على مسارح العاصمة المصرية لتعريف الجمهور المصري بالحركة المسرحية في الدولة.

وقال كرامة في تصريح لوكالة أنباء الإمارات حول نشاطه المسرحي للعام الجديد أنه سيتم عرض مسرحيته « حاول مرة أخرى « الشهر المقبل ضمن نشاط نواي مسرح قصر ثقافة شبرا الخيمة « الهيئة العامة لقصور الثقافة « بمصر.. مشيرا إلى أن المخرج خليل تمام يقوم حاليا بالتحضيرات الخاصة لهذه المسرحية التي تدور حول تجربة حياتيه لسجينة ومحاولة المحامي تبرئة ساحتها ولكنها تصر على إقترافها الجريمة مضيفا أنه يقوم الفنان عبد الناصر ربيع والممثلة هاله السادات والممثلة لمياء العبد والفنان أحمد لطفي بتمثيل الأدوار في هذه المسرحية التي تعد آخر إصداراته منوها بأنه قام بطبعها ونشرها في القاهرة حيث لاقت إستحسان المهتمين في الوسط المسرحي كما أحدثت جدلا واسعا لدى النقاد لما تحمله من دلالات إنسانية عميقة.

وكانت مسرحية» سراب» للأديب المسرحي الإماراتي صالح كرامة حظيت باستحسان النقاد والجمهور عند عرضها خلال نوفمبر المنصرم في إطار النشاطات الشهرية لـ « ساقية الصاوي « التي تعتبر من المنتديات الثقافية المرموقة في العاصمة المصرية كما سبق وقدم كرامة أيضا في المهرجان التجريبي العام الماضي في القاهرة مسرحية / عيناها / من إخراج الفنان سلامة إمام..وتم خلال عرض مسرحية / سراب / تكريم المؤلف صالح كرامة لحصوله على جائزة « الصدفة الذهبية « في مهرجان « سان سباستيان « باسبانيا عن تأليفه الفيلم العالمي / عربة الروح / الذي أخرجه المخرج البريطاني كورناد كلارك.

واعتبر السيد محمد عبد المنعم الصاوي أن حصول الأديب الإماراتي صالح كرامة على جائزة الصدفة الذهبية لعام / 2007 / يعد انجازا للأدب العربي واعترافا بالقيمة الفنية والادبية له وقدرته على الوصول الى العالمية.

ويركز الأديب الإماراتي كرامة في أدبه المسرحي منذ مسرحية / عشاق القمر / على سبر أعماق النفس البشرية من خلال الحوار النفسي المطبوع بطابع فلسفي و بلغة رشيقة .